

Dix ans de recherche universitaire Française sur le monde arabe et islamique de 1968 - 69 à 1979.

Editions Recherches sur les civilisations, Paris 1982 438 p.

عشر سنوات من البحث الجامعي الفرنسي حول العالم العربي والاسلامي ، من 1968 - 1969 الى 1979.

منشورات بحوث في الحضارات باريس 1982 - 438 صفحة .

تقديم : محمد الهادي عيسى

لكل باحث في هذا الكتاب حظ ومأرب ، ممّن رسخت قدمهم في البحث كان أم من الذين ما يزالون في مفترق الطرق يلتمسون وجهتهم . فقد ورد الكتاب - كما يشير عنوانه - في شكل فهرس عام بمختلف الاطروحات التي سجّلت أو نوقشت بالجامعات الفرنسية طيلة عشر سنوات - من 1968- 69 إلى 1979 - (1) وكان لموضوعها صلة ما بالعالم العربي أو الاسلامي ؛ وهو ثمرة عمل جماعي طويل النفس ، حيث ائتمنت لإعداده لجنة تكوّنت من ثلاثة باحثين ومسؤول من فهرس الاطروحات المركزي بجامعة نانتر (2)

(1) كذا حدد التاريخ في عنوان الكتاب ومقدمته (ص 15) ، إلا أن قراءتنا للكتاب اعثرتنا على

مواضيع مسجلة بتاريخ أسبق ؛ انظر مثلاً :
- الاطروحة رقم 3767 ص 223 : 1962
- الاطروحة رقم 4100 ص 243 : 1965
- الاطروحة رقم 345 ص 36 : 1966
- الاطروحة رقم 3834 ص 226 : 1967 .

(2) انظر أسماءهم ص 19 .

فاستغرق عملها حوالي ثمانية عشر شهرا (3) ، ثم تعاونت على إخراجه عدة وزارات ومؤسسات فرنسية (4) فسدت بنشره ثغرة في مكتبات البحث المختصة وكفت الباحثين من الطلبة المقبلين على تسجيل الأطروحات أو الأساتذة المشرفين عليها عناء التنقل الى فهرس نانتر المركزي للتثبت من طرافة مواضيعهم واسبقيتهم .

ولقد تضمن الكتاب خمسة أقسام كبرى نعرض لها فيما يلي بالتعريف أو بالتعليق والنقد متى دعت الحاجة إلى ذلك .

I - تمهيدان (ص ص 9 و 11 - 12) :

يفتح الكتاب على تمهيدين اثنين ، أولهما (ص 9) بقلم كارول هاتيز Carol Heitz رئيس جامعة باريس - X - نانتر ، والثاني (ص ص 11 - 12) بقلم روبر مانتران Robert Mantran من قسم الدراسات الإسلامية بجامعة بروفانس ، وهما غاية في الاختزال ولا يخرجان عن التنويه التقليدي بأهمية الكتاب ومجهود أصحابه .

II - مقدمة (ص ص 15 - 19) :

تقع في خمس صفحات ، وهي بامضاء اللجنة المكلفة باعداد الكتاب ، وفيها تعريف بالوزارات والمؤسسات التي ساهمت في انجازه ، ثم تفصل اللجنة القول في غاية الكتاب وصعوبات العمل وحدوده ، وتخلص أخيرا إلى منهج التصنيف المتبع فيه وتعلل اختيارها له دون غيره من المناهج الممكنة ، وتختتم بالإشارة إلى الرموز المستعملة في غصون الكتاب .

(3) من جانفي 1979 إلى جوان 1980 ، انظر ص 15 .

(4) انظر تفاصيل ذلك ص 15 .

III - فهرس الأطروحات (ص ص 21 - 354) :

يتضمنّ الفهرس - وهو القسم الرئيسي من الكتاب - تسعة أبواب كبرى أُفرد كل منها بميدان معيّن من ميادين البحث ، ثم يتفرّع كل باب ، أي كل ميدان ، إلى فصول صغرى هي جملة الاختصاصات التي يجمعها ذلك الميدان ويختلف عددها من باب إلى آخر (5) ؛ ثم رُتبت مواضيع الأطروحات داخل كل اختصاص منها ترتيباً ألفبائياً باعتبار اسم الجامعة التي سجل فيها الموضوع أولاً ، ثم باعتبار اسم الأستاذ المشرف على البحث ؛ وارتأت لجنة الكتاب بعد ذلك أن تسند لكل أطروحة رقماً ترتيبياً من 1 إلى 5807 ، ثم تذكر اسم الباحث إذا كانت الأطروحة قد نوقشت (6) وتشير إلى صنف الأطروحة وهو أحد ثلاثة : دكتوراه دولة أو دكتوراه حلقة ثالثة أو دكتوراه جامعة (7) ، ثم تثبت اللجنة تاريخ التسجيل أو المناقشة ، وقد ورد كل تاريخ مركباً من زوجين من الأرقام يشير أولهما إلى السنّة والثاني إلى الشهر (8) ، وفي نهاية ذلك كلّ ترد صيغة موضوع الأطروحة .

(5) بلغ عدد هذه الاختصاصات في كل ميادين البحث 24 اختصاصاً وهي كما يلي : الفن المعاصر والهندسة المعمارية - القانون الداخلي - الاقتصاد التعليم والبداءوجيا - علم السلالات - الدراسات السياسية - الجغرافية الطبيعية - اللغة واللسانيات - الأقليات غير المسلمة - الطب - التفكير المعاصر - علم النفس - المسألة الفلسطينية - الجهات والتعمير - العلاقات الدولية - علم الاجتماع - الفن وعلم الآثار - التاريخ - الدراسات الإسلامية - الفلسفة وتاريخ العلوم - اللغة واللسانيات العربية والبربرية - الأدب العربي - الأدب المعبر بالفرنسية - الأدب المقارن .

(6) لم تذكر أسماء أصحاب الأطروحات التي ما تزال بصدد الاعداد ، وهو فيما يبدو من تقاليد الجامعات الفرنسية حيث يحتفظ بأسمائهم طي الكتان إلى حد مناقشة البحث .

(7) (Doctorat d'Université) ؛ وهو صنف يناظر الحلقة الثالثة لأن المتحصل على أحديهما يمكنه الشروع في اعداد دكتوراه دولة ؛ إلا أن التسمية بدكتوراه جامعة تطلق في إحدى حالتين :

(أ) إذا كان الباحث غير متحصل على شهادة البكالوريا قبل الاجازة
(ب) إذا كان متحصلاً على البكالوريا والاجازة إلا أن الأستاذ المشرف لا يدرس باحدى الجامعات الفرنسية .

(8) مثلاً : الأطروحة رقم 1 (ص 22) سجلت في جويلية 1978 إذ ورد التاريخ كما يلي :

أما أبواب الفهرس التسعة فقد خضعت ستة منها إلى منطق التقسيم الجغرافي وهي :

أ) العالم العربي المعاصر (ص ص 83 - 106)

وقد وزع هذا الباب على 12 اختصاصا ، ويضم 270 أطروحة (9) أي نسبة 4،76٪ من مجموع الأطروحات العام بالفهرس وهو 5667 (10) . وتشير اللجنة (ص 15) إلى أن مواضيع هذا الباب تعالج قضايا تهم العالم العربي بأسره أو هي مشتركة بين عدة بلدان منه .

ب) الشرقان العربيّان المعاصران ، الأدنى والوسط (ص ص 107 - 166)

يضم 972 أطروحة (11) (أي 15،17٪ من المجموع) موزعة على 13 اختصاصا ، وتلفت اللجنة انتباه القارئ (ص 16) إلى أن هذا الباب يسمح جغرافياً الأفطار العربيّة الإسلاميّة التالية : العربية السعودية ، مصر ، الإمارات العربية المتحدة ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، عُمان ، سوريا ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

(9) و (10) نستقني هذه الأرقام من الجدول الاحصائي العام المدرج بالصفحة 376 ضمن الملاحق (انظر تعليقاتنا على الجداول فيما يلي) .

وقد أعدنا النظر في بعض أرقام هذا الجدول وقارناها بعدد الأطروحات المثبتة في أبوابها المناسبة من الفهرس فثبت لدينا أن بعض المغالط قد تسربت إلى الجدول العام وإلى غيره من الجداول ، فمثلا هذا الرقم 270 ، تبين لنا بعد المراجعة أن صوابه 272 أطروحة ، ثم أن العدد الجملي للأطروحات كان في هذا الجدول 5667 والحال أن آخر أطروحة مثبتة بالفهرس تحمل رقم 5807 . (انظر ص 354) .

ورغم انتباهنا إلى هذه الأخطاء فقد فضلنا الاحتفاظ بأرقام هذا الجدول لسببين :
أ) لأن مراجعة هذه الأرقام جميعها تتطلب جهدا قد يفوق طاقة الفرد
ب) لأن استغلالنا لهذه الأرقام لا نرمي من ورائه إلى الدقة الرياضية بقدر ما نروم منه اعطاء فكرة تقريبية .

(11) انظر الملاحظة السابقة ، وهي صالحة لكل الأرقام التي سنوردها فيما يلي .

وتجدر الملاحظة بأنه كان على اللجنة أن تُلحق السودان بهذه القائمة لأننا أحصينا ضمن هذا الباب 35 أطروحة خاصة بهذا القطر أو تمت إليه بصلة ما ، وقد ذكر لفظ السودان صريحا في صيغة مواضيع هذه الأطروحات .

هذا وأنا لم نستغرب ورود اسم القطر الليبي في موضوع إحدى أطروحات هذا الباب (12) لأنّ المسألة تتعلّق بمقارنة لسياسة التأميم بليبيا ومصر ، لكننا لم نجد مبرّرا لادراج أطروحة عن التشاد (؟) (13) رغم التحديد الجغرافي المذكور انفسا .

ج) المغرب العربي (ص ص 167 – 270)

يضمّ 2012 أطروحة (50، 35٪ من المجموع) وهو موزّع على 14 اختصاصا ويمسح جغرافيا تونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا وليبيا .

هـ) العالم الإيراني (ص ص 271 – 313)

سمّي هذا الباب كذلك لأنه – فضلا عن ايران – يمسح افغانستان وباكستان حسب ما تشير اللجنة (ص 16) ، وهو يضمّ 691 أطروحة (19، 12٪ من المجموع) موزّعة على 14 اختصاصا .

و) العالم التركي (ص ص 315 – 333)

لقد سمّي كذلك لأنه بالإضافة إلى تركيا ذاتها يمسح الممالك العثمانية البلقانية القديمة والجمهوريات السوفياتية بآسيا الوسطى ؛ ولقد حوى هذا الباب 193 أطروحة (40، 3٪ من المجموع) موزّعة على 12 اختصاصا .

(12) انظر رقم 2176 ص 141 .

(13) انظر رقم 1964 ص 129 .

(ز) الاسلام الآفاقي (14) (ص ص 335 - 343)

يمسح هذا الباب كلاً من افريقيا الشرقية و افريقيا الغربية والصّين وشبه القارة الهندية والارخبيلات الجنوبية الشرقية بآسيا (15) والمحيط الهندي الشرقي والمحيط الهندي الغربي ؛ وهي مجموعة البلدان التي يمثل فيها الاسلام عنصراً هاماً دون أن يكون الديانة الطّاغية أو الوحيدة ؛ وتشير اللجنة كذلك (ص 15) إلى أنّها لم تثبت بهذا الباب الأطروحات التي يوحى موضوعها بوجود صلة ما بالإسلام من الوجهة العقائدية أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . ولا يضمّ هذا الباب سوى 71 أطروحة (25، 1٪ من المجموع) موزعة خلافاً للأبواب السابقة توزيعاً جغرافياً :

(1) افريقيا الغربية (ص ص 336 - 341)

(2) افريقيا الشرقية (ص 342)

(3) الصّين والعالم الهندي (ص 343)

هذه هي الأبواب الستة الأولى من الفهرس ، أمّا عن الثلاثة الأخرى فإنّ أول ما يلاحظ في شأنها هو خضوعها في التصنيف إلى منطق ثان غير التقسيم الجغرافي ؛ ذلك أنّ تقسيمها كان انطلاقاً من مواضيع البحث لا من حدود مجاله الجغرافي .

ويلفت انتباهنا أيضاً موضع هذه الأبواب الثلاثة بالفهرس ، فقد أدرج اثنان منها في بدايته قبل الأبواب الستة المذكورة أعلاه بينما ارجىء الباب الثالث إلى ما بعدها ، ولهذا فإنّه قد يسهل أن نفتن بما برّرت به لجنة الكتاب (ص 17) تفضيلها التقسيم الجغرافي على المنهج التقليدي المعمول به في الفهرس المركزي بنانتار وغيره من مؤسسات التوثيق وهو منهج يعتمد مقياس

(14) (Périphérique)

(15) (L'Insulinde)

اختصاصات البحث ، لكننا لم نتيّس الدافع إلى توزيع الأبواب على هذا الشكل : بابان خاضعان للمواضيع فسّنة خاضعة للتقسيم الجغرافي فباب أخير من صنف الأولين .

أمّا هذه الأبواب الثلاثة فهي :

أ) الإسلام ما قبل المعاصر (ص ص 41 - 49)

وبه 634 أطروحة (18، 11٪ من المجموع) موزّعة على أربعة اختصاصات .

ب) اللسانيّات والأدب العربي (ص ص 51 - 81)

يضمّ 654 أطروحة (54، 11٪ من المجموع) موزّعة على أربعة اختصاصات .

ج) الهجرة (ص ص 345 - 354)

يضمّ 170 أطروحة (99، 2٪ من المجموع) ، ولم يقسّم هذا الباب في داخله حسب الاختصاصات وإنّما كان التصنيف فيه حسب الجامعات فقط .

تعليق على الفهرس

لقد أوقفنا مطالعتنا لهذا الفهرس على جملة من الملاحظات متفاوتة الأهميّة ، صنف أول منها يخصّ منهج ترتيب الفهرس مباشرة بينما يخضع الصنف الثاني إلى اعتبارات مبدئية أشمل لا تهّم هذا الفهرس أو الكتاب عامّة بقدر ما تطرح بعض قضايا البحث الجامعي بصورة أعمّ .

فالفهرس لم يخل - رغم جهود اللجنة وحرصها - من بعض الهفوات الناتجة عن سهو أو خطأ مطبعي ؛ من ذلك غفلة اللجنة عن أحد جزئي تاريخ تسجيل الأطروحة (16) أو انعدام الصّواب في طبع رقمها الترتيبي المناسب

بالفهرس (17) . ومن الاخطاء التي تهتم مواضيع الأطروحات ذاتها ما نجده من تكرار لبعض الأطروحات في اختصاصين مختلفين بنفس الباب ، فدكتورته الحلقة الثالثة التي ناقشها محمد بن سليمان في جوان 1976 حول « السياسة العمرانية بتونس » أدرجت في اختصاص « الجهات والتعمير » (18) ثم كررت بحذافيرها في « علم الاجتماع » (19) ؛ وكذلك شأن أطروحة أخرى من نفس الصنف ناقشها برهان الرئيس حول قضايا الأنشطة البدنية والرياضية في البلدان النامية ، فهي مثبتة برقمين اثنين (20) في اختصاصين مختلفين (21) مع اختلاف في تاريخ المناقشة (22) ؛ وإذا كان هذا النمط من الاخطاء قابلا للتعليل لأن الأطروحتين يمكن فعلا ادراجهما في هذا الاختصاص أو ذاك ، فإنه يصعب تبرير وجود نفس الموضوع مكررا برقمين متتاليين في نفس الاختصاص (23) ، كما أنه يعسر أن نستسيع إدراج أطروحة الدكتور محمد اليعلاوي عن ابن هاني الأندلسي في موضعها الملائم (24) ثم تثبت بعد ذلك تعسفا في اللسانيات (25) مباشرة بعد أطروحة الدكتور رشاد الحمزاوي عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ! ، وما العلة في إثبات أطروحة عن الأديب المغربي الأصل إدريس الشرايبي في اختصاص « الأدب العربي » (26)

(17) ص 69 : رقم 1049 صوابه 1047 .

ص 267 : رقم 4940 صوابه 4640 .

(18) رقم 4297 ص 250 .

(19) رقم 4634 ص 267 .

(20) رقم 3529 ص 211 ، وهي ذاتها في رقم 4598 ص 265 .

(21) في التعليم والبيداغوجيا ثم في علم الاجتماع .

(22) الأولى بتاريخ نوفمبر 1972 والثانية جوان 1975 ، فأيهما الصواب ؟

(23) انظر ص 53 رقم 653 ثم مباشرة بعده رقم 654 ، فكلاهما دكتورته حلقة ثالثة وكلاهما مسجل في ديسمبر 1972 ، وهما بإشراف نفس الاستاذ ، مع اختلاف في الجامعة وفرق - من حيث العدد - في صيغة الكلمة الأولى من الموضوع ، فمن « مشكل النحو العربي المعاصر » إلى « مشاكل النحو العربي المعاصر » ؟؟؟

(24) رقم 879 ص 63 اختصاص الأدب العربي .

(25) رقم 665 ص 54 .

(26) رقم 1049 ص 69 .

والحال أن موضوعها الأنسب هو « الأدب المعتبر بالفرنسية » مع بقية الأطروحات عن نفس الأديب (27) ؟ وما المنطق في إثبات أطروحة عن التفكير الديني عند كل من جبران ونعيمة في اختصاص « الأقليات غير المسلمة » (28) مع وجود أطروحة أخرى عن « الدين والمجتمع في آثار جبران خليل جبران » في اختصاص « الأدب العربي » (29) ؟

ولماذا تصادفنا ثلاث أطروحات بإشراف اندري ميكال André Miquel عن الجغرافيا والجغرافة العرب في « الأدب العربي » (30) ثم نرى ثلاثا أخرى في الموضوع ذاته وبإشراف نفس الأستاذ في « الفلسفة وتاريخ العلوم » (31) ؟ ونحن لو عمدنا إلى استقصاء كل المآخذ لطالت الملاحظات وتشعبت التساؤلات بما يُخرج هذا العمل عن حدوده ؛ وفي اعتقادنا أن قسما كبيرا من هذه الأخطاء تعود أسبابه إلى الضغوط الزمنية أولاً ثم إلى نوعية العمل وما تتميز به مادته من غزارة وتشعب ، فليجئة الكتاب تعترف (ص 17) بتقصيرها في مراجعة مادة الكتاب بما تستحقه من تأن وتثبت ، وذلك لأنها حرصت على إخراجها في أقرب الآجال حتى لا تتجاوز الأحداث (32) ؛ ثم إنه قد تبين لنا أن عددا غير قليل من المواضيع يعسر فعلا البت في تصنيفه

(27) انظر مثلا رقم 1047 ص 71 ورقم 1161 ص 75 ؛ وهذا الأديب لم يكتب باللغة العربية فيما نعلم .

(28) رقم 2212 ص 144 .

(29) رقم 1055 ص 69 .

(30) ص 64 رقم 890 و 891 و 895 .

(31) ص 47 رقم 556 و 557 و 558 .

(32) لم تتمكن اللجنة مثلا من مراجعة الفهرس قبل إخراج الكتاب قصد الإشارة إلى الأطروحات التي قد تكون نوقشت أو تخلى عنها أصحابها في الفترة الفاصلة بين بداية أعداد الكتاب ونهايته ، وفعلا ، يمكن للقارئ أن ينتبه مثلا إلى أن الأطروحة رقم 3715 ص 221 المسجلة بتاريخ أبريل 1972 قد نوقشت في 2 فيفري 1980 ونشرت بكلية الآداب بتونس سنة 1982 ، وهي أطروحة الدكتور علي المحجوبي عن « أصول الحركة الوطنية بتونس 1904 - 1934 » ، وكذلك الأطروحة رقم 3479 ص 208 المسجلة بتاريخ نوفمبر 1971 فقد نوقشت بتاريخ 3 أكتوبر 1981 وهي للدكتور المنجي بوسنية ، وقد اعلمنا صاحبها أنه قدمها لكلية الآداب بتونس لطبعها .

في باب أو اختصاص دون آخر ، فالبحث المتعلق بـ « السنما الفلسطينية » مثلاً (33) أثبت بـ « المسألة الفلسطينية » من باب العالم العربي المعاصر ، ولو أثبت في « الفنون والهندسة المعمارية » من نفس الباب لما اعتُرض على ذلك ؛ وكذلك الشأن في أطروحة أخرى موضوعها « دراسة اجتماعية واقتصادية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين ببلبنان من 1948 إلى 1974 » (34) ، فامكانيات التصنيف فيها متعددة إذ يصح أن تكون في « المسألة الفلسطينية » مثلما ارتأت اللجنة ، كما أنه لا مانع في رأينا من اثباتها في اختصاصي « الاقتصاد » أو « علم الاجتماع » من نفس الباب .

على أن أهمية هذه الملاحظة الأخيرة تكمن في أنها توقفتنا على أكبر مأخذ وأخطر خلل منهجي في تصنيف مواضيع الأطروحات وتبويبها ، ويتمثل هذا الخلل في كون لجنة الكتاب بقيت عند تنزيل المواضيع في ميادينها واختصاصاتها المناسبة ، متذبذبة بين اعتبارين مختلفين ومنطلقين منهجيين متباينين ، فقد استندت في ذلك طورا إلى نوعية النصوص المعتمدة في البحث بينما نراها تنطلق طورا آخر من نوعية التعامل مع هذه النصوص وغاياته .

ويبدو جلياً أن اللجنة مالت غالباً إلى ترجيع الاعتبار الأول أي نوعية النص المعتمد ، والحال أن النص كان يجب في اعتقادنا أن يتبوأ منزلة ثانية — وربما ثانوية — بعد منهج البحث وزاوية النظر فيه ، لا سيما إذا ذكر ذلك صراحة في صيغة موضوع الأطروحة ، ومعنى ذلك أننا مثلاً لا نخالف اللجنة في كون « ألف ليلة وليلة » نصاً أدبياً ، لكن البَحْثَة قد تعاملوا مع هذا الأثر وما يزلون يستجلون خصائصه من زوايا حقول معرفية واختصاصات متباينة وبمناهج وأدوات عمل مختلفة ، فهل يكفي اعتماده في موضوع أطروحة

(33) رقم 1429 ص 97 .

(34) رقم 1422 ص 97 .

حتّى نسارع بادراج هذا البحث في «الأدب العربي» والحال أن صيغة الموضوع لا تترك مجالاً للشكّ أو التردد في إدراجه في «اللسانيات» لأنها نصّت على أن البحث «محاولة تحليل سيميائي» (35) ؟ وهل نظمئن لمجرّد ورود اسم الجاحظ في موضوع إحدى الأطروحات حتى ننزلها في «الأدب العربي» رغم التنصيص على أنها «بحوث في أسلوب الجاحظ» (36) ؟ وكيف نفتنّع بأنّ أطروحة عن «تشخيص مقتل الإمام الحسين» (37) من مشمولات «الفنون الحديثة والهندسة المعماريّة» والحال أن لفظة «سوسيولوجيا» واردة كرتين في صيغة الموضوع ... ؟

هذا فيما يتعلّق بالصنف الأوّل من الملاحظات وهي كما أسلفنا تتصل مباشرة بمنهج تصنيف فهرس الكتاب موضوع تقديمنا ، ونورد فيما يلي جملة من الملاحظات البسيطة لها مساس بالبحث الجامعي عامّة .

إن الناظر في هذا الكتاب ، وهو ثمرة عشرية كاملة من البحث الجامعي بفرنسا ، يشعر بمدى تنوّع المواضيع واتساع أفق البحث ومدى ثراء الحوار الذي أخصبه تراشح الاختصاصات المعرفية المختلفة ؛ كما أن المتأمل في هذا الكتاب يخرج بفكرة أقرب ما يكون إلى الوضوح عن مشاغل «الاستشراق» الفرنسي واهتماماته ، وعن خصب خيال البعثة وجرأتهم في تصوّر المواضيع الطريفة التي قد لا نبالغ إذا أكّدنا أنها - إلى أجل غير قريب - لن تشق طريقها إلى بعض الجامعات العربية لأنها توهّم بالخروج عن «الرّصانة الأكاديمية» .

إلاّ أنّه بإمكاننا أن نلاحظ من ناحية أخرى أن البحث الجامعي بفرنسا في ميادين الحضارة العربية والإسلامية ما يزال رغم عراقته والإمكانات

(35) رقم 923 ص 65 .

(36) رقم 986 ص 67 ، وكان يجب أن تكون في اللسانيات .

(37) رقم 1580 ص 109 .

المتوفرة له يشكو بعض المصاعب التي يتيسر تجاوزها بمزيد من التنسيق ؛ فقد تأكد لدينا مثلاً أن الحاجة تدعو إلى الاتفاق على مقدار أدنى من المقاييس الموحدة تلتزم في صيغة الموضوع المسجل ، ذلك أن بعض المواضيع المثبتة بفهرس الكتاب توفر للقارئ فكرة واضحة عن نوعية البحث وحدوده وغاياته لأن صاحب البحث قد حرص على حصر ميدان عمله ومنهجه وحديه الجغرافي والتاريخي ، بينما كانت المواضيع الأخرى - وهي كثيرة - مغرقة في التعميم لا يوحى نصّها بشيء وهي بالتالي قد تصلح عنواناً لكتاب أو دراسة ، أمّا أن تكون موضوعاً لأطروحة جامعية فهي أبعد ما يكون عن الدقة والوضوح الواجب توفرهما . ولعلّه يكون من المفيد أيضاً أن تتفق الجامعات الفرنسية على نظام موحد في كتابة الأسماء العربية بالأحرف اللاتينية حتى تسلم هذه الأسماء من التشويه (38) والاختلاف في رسمها (39) .

ويبدو أن وجود الفهرس المركزي للأطروحات بنانتار على ذمة الباحثين للثبوت من طرافة مراضيعهم وجدتها لم يق هؤلاء من تسجيل مواضع قد سبقوا إليها لأن وجود أطروحتي دولة في نفس الموضوع (40) بجامعة واحدة وبإشراف نفس الأستاذ قد يُعَلَّل - فيما يبدو - بتخلّي صاحب الأطروحة الأولى عن بحثه ، لأن الأولى مسجلة في سبتمبر 1967 بينما نوقشت الثانية في جوان 1979 ، أو لعلّ لجنة الكتاب لم تنفطن إلى أنها أطروحة واحدة خرجت من قيد التسجيل إلى طور المناقشة ؛ ولكن ، بيمَ يمكن أن نبرّر تسجيل أربع أطروحات عن الازدواج اللغوي بتونس في أربع جامعات بتواريخ مختلفة

(38) كلمة « بعث » مثلاً ، كتبت بأربع طرق مختلفة :

(Baas, Bath, Baas al Houcari, Bath)

(39) مثلاً : « ساطع الحصري » ورد تارة (Al Husri) وطورا (al Houcari) (كذا) . و« احسن التقاسيم » كتبت (Ahsan et Takasim, و Ahsan Tazasim) (كذا) .

(40) « قضية الموت في الاسلام » ، انظر رقم 650 ص 47 ثم 601 ص 48 .

وبإشراف أربعة أساتذة (41) ؟ ، ويمكن أن نطرح نفس التساؤل عن وجود ثلاث أطروحات في العلاقة بين اللغة العربية والسّواحلي (42) ؟

IV - ثبت بأسماء الأساتذة المشرفين على الأطروحات (ص ص 335 - 373) :

وردت أسماء الأساتذة المشرفين مرتبة ترتيبا ألفبائيا ، وتوجد بعد كل إسم إشارة إلى الجامعة أو الجامعات التي سجل بها البحث أو نوقش ، ثم إلى أرقامها بالفهرس .

وبالتأمل في قائمة الأسماء وعدد الأطروحات الراجعة إليها بالنظر نتبين أن عدد الأطروحات الخاضعة إلى سلطة إشراف واحدة يتراوح بين المفرد وما فوق المائة ، وقد كان صاحب « الرقم القياسي » فيها المستشرق روجي ارنلداز Roger Arnaldez حيث بلغت الأطروحات التي يشرف عليها 122 موضوعا (43) ، يليه بعض الاعلام ممن لمعت أسماؤهم في عالم الاستشراق الفرنسي وذاع صيتهم تأليفا وتدريسا (44) ، ومهما كانت دلالة هذه الأرقام على طاقة هؤلاء الأساتذة وشهادتهم لهم بما يبذلونه من خدمات لطلبتهم وللبحث العلمي والاستشراق بصورة أعم ، فإن ذلك لا يمنعنا من تسجيل احترازنا إزاء نجاعة الإشراف عندما يبلغ عدد الأطروحات مثل هذا الرقم شبه الخيالي !

(41) انظر رقم 723 ص 56 ، 741 ص 57 ، 775 ص 58 ، 806 ص 59 ، ولو كانت صيغ المواضيع الأربعة دقيقة واضحة كما أسلفنا لكنها تبينا على الأقل فروقا بين هذه المواضيع من حيث المنهج أو المذونة المعتمدة الخ ...

(42) رقم 660 ص 54 و 703 و 55 ص 59 . وانظر نفس الظاهرة مثلا في « اللسانيات » رقم 629 و 637 ص 52 وفي « الجهات والتعمير » رقم 4171 و 4172 ص 245 .

(43) انظر ص 356 .

(44) جاك بارك (Jacques Berque) ، 102 أطروحة ، انظر ص 357

شارل بلا (Charles Pellat) ، 91 أطروحة ، انظر ص 369

اندري ميكال (André Miquel) ، 88 أطروحة ، انظر ص 368

كلود كاهان (Claude Cahen) ، 69 أطروحة ، انظر ص 358 - 359 .

... الخ .

هذا هو الثبت الوحيد الذي شفعت به اللجنة فهرس الأطروحات ، وهناك عدة قوائم أخرى ممكنة ، من شأنها - لو وُضعت - أن تضاعف استفادتنا من هذا الكتاب وتوسع لنا مجالات الاحصاء والاستنتاج ، كقائمة بأسماء الجامعات مع المواضيع المسجلة بها وأخرى بأصناف الأطروحات الثلاثة وأخرى بأسماء أصحاب الأطروحات المناقشة وجنسياتهم وقائمة بتاريخ التسجيل مع تاريخ المناقشة كانت توفر لنا فكرة عن معدل المدّة الفاصلة بين التاريخين ... الخ .

V - الملاحق (ص ص 375 - 435) :

ينتهي الكتاب بثلاثة ملاحق هامة نعرّف في البداية بثانيها فثالثها ونرجىء الحديث عن الملحق الأول إلى ما بعد ذلك نظرا لخطورته :

أ) مجموعات البحث (ص ص 403 - 413) :

وهو ثبت بأسماء مجموعات البحث بفرنسا وخارجها ، وينقسم إلى قسمين رئيسيين :

(1) المركز القومي للبحث العلمي C.N.R.S. ومؤسسات البحث بالخارج (ص ص 403 - 411) .

(2) مجموعات البحث الجامعية (ص ص 411 - 413) .

ويحوي الثبت على التوالي إسم المجموعة ثم اختصاصها فعنوانها ثم المؤسسة المشرفة عليها فاسم مديرها .

ب) وسائل الاعلام والتوثيق (ص ص 414 - 435) :

هذا الملحق الثالث والأخير في الكتاب عبارة عن قائمة بالكتب والدوريات والكتب الببليوغرافية وأسماء المكتبات والمؤسسات التي لها صلة بالعالم العربي والإسلامي .

(ج) جداول إحصائية (ص ص 375 - 402) :

هو الملحق الأول من حيث ترتيبه في قسم الملاحق من الكتاب وهو أهم من السابقين نظرا لارتباطه الوثيق بفهرس الأطروحات وما بينهما من تكامل ، فقد تضمنت 90 لوحة إحصائية أولاها لوحة عامة (ص 376) بها العدد الجملي للأطروحات ، وهي موزعة على تسعة أودية أفقية يناسب كل منها بابا من الأبواب التسعة التي قُسم حسبها الفهرس ، ويقابلها عموديا ثلاثة أودية بأولها العدد الجملي لأطروحات كل باب يليه في الوادي الثاني عدد أطروحات الحلقة الثالثة التي تمت مناقشتها (45) فعدد أطروحات الدولة في الوادي الثالث والأخير . ثم خص كل باب من أبواب الفهرس التسعة بدراسة إحصائية مستقلة فوضع لكل منها جدول بياني يخضع لنفس النظام المتبع في اللوحة العامة ووُزع أفقيا حسب اختصاصات البحث عموديا حسب العدد الجملي لكل اختصاص (الوادي الأول) ثم عدد الأطروحات التي نوقشت فيه ، حلقة ثالثة كانت (الوادي الثاني) أو دكتوراه دوة (الوادي الثالث) . ثم حظي كل اختصاص بلوحة منفردة تضمنت العدد الجملي لأطروحاته بنوعها ، مانوقش منها وما لم يناقش ، وذلك في وادين عموديين كبيرين قُسمتا تاريخيا : ما قبل سنة 1975 وما بعدها .

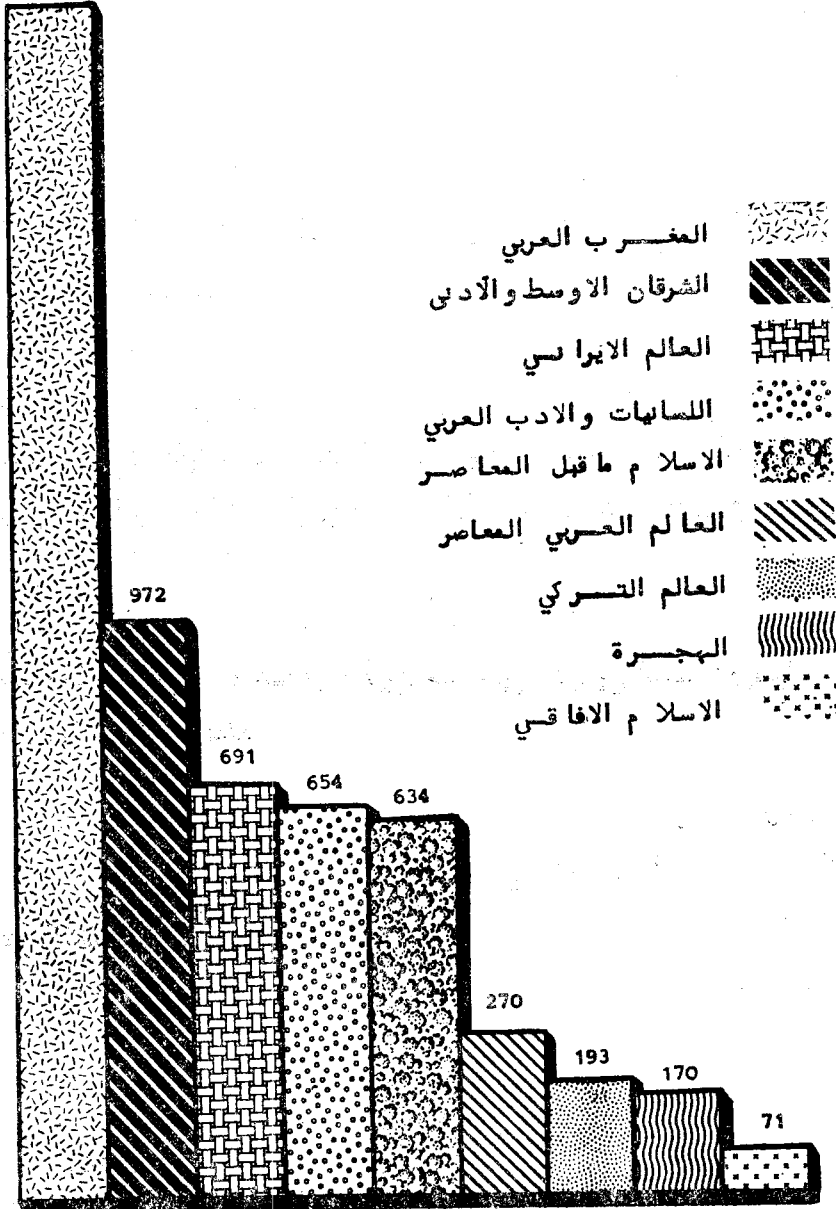
ولقد استرعت اللوحة البيانية العامة انتباهنا نظرا لشمولها وأرقامها المعبّرة (46) ويمكن لغاية تبسيطة أن نستخرج منها اللوحة التصويرية التالية ثم نعلق عليها :

(45) لم يرد ذكر الصنف الثالث - دكتوراه الجامعة - ويبدو أن اللجنة حشرته مع دكتوراه الحلقة الثالثة .

(46) عن هذه الأرقام ، انظر الهامش (9) (10) .

لوحدة تصويرية عامة

2012



- التعليق على اللوحة -

لئن كانت ضؤولة عدد الأطروحات المسجلة في باب الإسلام الآفاقي لا تفجؤنا نظرا لمتزلة الإسلام في هذه البلدان فإنّ عدد الأطروحات التي تهتم بموضوع الهجرة يبدو هاما جدا بالقياس إلى حدود هذه المسألة ، مما استوجب من لجنة الكتاب تصنيفها في باب مستقل من أبواب الفهرس .

وهذا الرقم (170 أطروحة) يقوم حجة على استفحال ظاهرة الهجرة وما باتت تطرحه من مشاكل وقضايا فرضت نفسها على البحثة في شتى الاختصاصات ؛ ولقد تركّزت مواضيع هذا الباب على الهجرة إلى أوربا (47) وشملت بالنظر عدة بلدان أوربية كألمانيا وهولندا وبلجيكا ، إلاّ أنّ أكبر نسبة منها اهتمت بالمهاجرين إلى فرنسا ، وهم من جنسيات عربية وإسلامية مختلفة (48) لكنّ أغلبهم من شمال إفريقيا وخاصة الجزائر (39) من 170 أطروحة خاصة بالمهاجر الجزائري أي 22،94٪ .

ولقد كانت مشاغل البحث في موضوع الهجرة متنوّعة جدا وتطرح عدّة قضايا إقتصادية وسياسية ولسانية وديمغرافية وحتىّ جبائية ونقابية ، إلاّ أنّ ما يسترعي الإنتباه هو طغيان القضايا النفسانية والإجتماعية ، فهناك عدد وافر جدا من الأطروحات (ما لا يقلّ عن 73 من 170 أي 42،94٪) (49) يمكن أن يُعتبر من مشمولات علم النفس المرضي (50) ، وهي مركّزة إجمالا

(47) لا نستثني إلاّ أطروحة واحدة موضوعها « المسلمون السود بالولايات المتحدة الامريكية » ، انظر رقم 5755 ص 351 .

(48) إيرانية وتركية وسورية وموريشانية ومالية ولبنانية .

(49) لم يرد هذا العدد مضبوطا في احصائنا لأن مجموعة أخرى من الأطروحات يمكن بشيء من التوسع ضمها إلى هذا العدد نظرا لنوعية قضاياها : رفع الأمية ، حوادث الشغل الخ ...

(50) لقد وردت العبارة صريحة في إحدى الأطروحات ، انظر رقم 5791 ص 353 ، حيث كان موضوعها :

« Psychopathologie de l'immigré maghrébin en France »

على « عَصَابِ المِثاقفة عند المغاربة » (51) وما يعتريهم من « اضطرابات عاطفية وجنسية » (52) ، وكأنّ كل هذه القضايا تنبع في نهاية المطاف من السؤال التالي : « تأقلم مسلمي شمال إفريقيا مع الحياة الغربية ، هل هو ممكن » ؟ (53).

ويبدو جلياً أنّ هذه القضايا النفسانية المرصّية تمسّ أبناء المهاجرين من الأطفال والشباب بدرجة أولى (38 من 73 أطروحة : 25، 50) ، ورغم أنّ القضية المسيطرة على مشاغل البحث هي مشكل تعليم هؤلاء الأطفال فإنّ القضية الأمّ التي منها تتولد كل التساؤلات في هذه الأطروحات هي مسألة « مصير أبناء العملة المهاجرين » (54) .

ثمّ إنّ المتأمل في هذه اللوحة التصويرية يمكنه أن يلاحظ بسهولة أنّ الدراسات اللسانية لم تنل بعدُ حظها اللائق من اهتمام الباحثين إذ أننا من جملة 654 أطروحة مسجلة في باب « اللسانيات والأدب العربي » لا نظفر إلا بـ 141 منها في اللسانيات : (21، 55)٪ من أطروحات هذا الباب و2، 48٪ من العدد الجملي) . وهي تشمل اللغتين العربية والبربرية (55) ؛ ولعلّ هذه القلة لا ترجع فقط إلى جدّة الدراسات اللسانية نسبياً بل وكذلك إلى طغيان الاهتمامات الحضارية ثمّ الأدبية على الدراسات الاستشرافية .

والناظر في هذه اللوحة لا يستغرب كثرة الأطروحات المهمة بالشرقين الأدنى والأوسط (972 = 15، 17٪) نظر لاتّساع الحدود الجغرافية لهذا الباب واشتماله على 12 بلداً عربياً وإسلامياً ، لكن الذي يسترعى الانتباه هو عدد الأطروحات الخاصة بالعالم الإيراني ، ولعلّ للمنزلة التي حظيت بها إيران

(51) رقم 5778 ص 353 .

(52) رقم 5790 ص 353 .

(53) رقم 5660 ص 347 .

(54) رقم 5662 ص 347 .

(55) انظر اللوحة الثانية ص 378 ، ويدعم ما ذهبنا إليه أن أغلب هذه الأطروحات - (103 على 141 = 73، 04٪) - ما يزال في طور الإنجاز .

في السنوات الأخيرة باعتبارها بلدا مصدرا للنفط دورا في ذلك ، بالإضافة إلى كثرة الطلبة الإيرانيين المهاجرين إلى أوروبا وخاصة فرنسا للأسباب السياسية المعروفة ، مما يسرر منزلة العصر الحديث في اهتمامات الباحثين وكثرة الأطروحات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية من صناعة وفلاحة ومعاملات بنكية ؛ ويمكن أن نلمس أيضا أهمية موضوع النفط وتواتره في الكثير من الأطروحات (56) ، بل إنه قد لفت نظرنا اقدام بعض البعثة بعدد على تسجيل أطروحتي دولة عن ثورة 1979 (57) .

وهناك ملاحظة أخيرة تفرض نفسها وهي عدد الأطروحات المتعلقة بالمغرب العربي ، فقد فاقت ثلث الأطروحات المثبتة بالفهرس (2012 أطروحة = 35،50٪) وهذه الظاهرة - في اعتقادنا - لا تُعَلَّل فقط بحداته الجامعات ببلدان المغرب العربي ولا كذلك بكثرة الباحثين الذين يواصلون تسجيل مواضيعهم بالجامعات الفرنسية رغم مباشرتهم التدريس أو البحث ببلدانهم المغربية ، وإنما لذلك أسباب أعمق تتمثل أولا في العلاقات التاريخية والسياسية الاقتصادية بين فرنسا وبلدان المغرب العربي ، وثانيا في وضعية البحث العلمي بالجامعات المغربية ، ولعله بإمكاننا أن نستمد الحجة على ذلك من هذا الجدول الذي استخرجناه من فهرس الكتاب وأحصينا فيه كل الأطروحات المتعلقة بالبلاد التونسية ورتبناها حسب تواترها في ميادين البحث واختصاصاته المختلفة (58) :

(56) يؤكد ما ذهبنا إليه أن ثلثي هذه الأطروحات تقريبا لم يناقش وأن ما نوقش منها مثلا (244 = 36،91٪) أغلبه دكتوراه حلقة ثالثة (219 = 89،75٪) ، كما أن عددا هاما من أطروحات هذا الباب كان في علم الاجتماع (146 = 21،12٪) ثم في الاقتصاد (122 = 17،65٪) .

(57) انظر رقم 5006 ص 291 و 5029 ص 293 .

(58) لم نأخذ بعين الاعتبار الأطروحات التي شمل ميدانها المغرب العربي بأكمله ، وهي كثيرة جدا ؛ وقد نكون غفلنا عن قلة من المواضيع لها صلة بالبلاد التونسية لكن ضيغتها لم توح لنا بذلك .

الباب	الاختصاص	العدد الجمالي	دكتوراه دولة	مانوش	دكتوراه حلقه ثالثة	مانوش
المغرب العربي	1 - الاقتصاد	95	31	6	64	16
	2 - الجهات والتسمير	97	12	—	67	16
	3 - علم الاجتماع	55	5	—	50	10
	4 - القانون الداخلي	42	30	2	12	1
	5 - الدراسات السياسية	38	12	2	26	6
	6 - التعليم والبيداغوجيا	36	6	1	30	11
	7 - الجغرافيا الطبيعية	21	3	1	13	12
	8 - علم النفس	18	2	—	16	6
	9 - علم السلالات	13	3	—	10	—
	10 - العلاقات الدولية	11	3	—	8	1
	11 - الفنون المعاصرة والهندسة المعمارية	10	2	—	8	—
	12 - التفكير المعاصر	5	3	1	2	1
	13 - الاقليات غير المسلمة	2	1	1	1	—
والادب العربي اللسانيات		425	113	14	312	80
	1 - اللسانيات العربية والبربرية	19	7	1	12	6
	2 - الادب العربي	19	7	3	12	2
	3 - الادب المقارن	3	—	—	3	1
	4 - الادب المعبر بالفرنسية	1	—	—	1	—
قبل المعاصر الاسلام ما		42	14	4	28	9
	1 - التاريخ	25	5	1	20	11

الباب	الاختصاص	العدد المجملي	دكتوراه دولة	مانوش	حلقة ثالثة دكتوراه	مانوش
	2 - الفنون وعلوم الآثار	8	1	—	7	2
	3 - الدراسات الإسلامية	2	1	—	1	—
	4 - الفلسفة وتاريخ العلوم	1	1	1	—	—
		36	8	2	28	14
الهجرة		10	2	1	8	2
العالم العربي المعاصر	1 - الفنون والهندسة المعمارية	1	—	—	1	—
	2 - القانون الداخلي	1	1	1	—	—
		2	1	1	1	—
		515	138	22	377	104
المجموع العام :						

تعليق على الجدول :

إن أول ما يلفت نظرنا هو كثرة المواضيع الخاصة بالبلاد التونسية فقد بلغت ما يقارب عشر فهرس الكتاب ($515 = 9,08\%$ من المجموع العام) ، ويبدو من الطبيعي أن تنتزل أغلبية هذه الأطروحات في باب « المغرب العربي » (425 من 515) وأن يليها في الترتيب باب « اللسانيات والأدب العربي » (42 أطروحة = $8,15\%$) ثم باب « الاسلام ما قبل المعاصر » (36 أطروحة = $6,99\%$) فباب « الهجرة » (10 أطروحات فقط = $1,94\%$) . أما عن أطروحات الباب الخامس والأخير وهو المتعلق « بالعالم العربي المعاصر » فإن عددها لم يتجاوز المئتي ، وقد كان يمكن تنزيل هذين الموضوعين في

بإب « المغرب العربي » لولا أنهما بحثان مقارنان في « الأدب والسما والسياسة في مصر وتونس » (59) وفي « العائلة المسلمة في بعض القوانين المعاصرة (العثماني والسوري والتونسي) » (60) .

والجدير بالملاحظة أن حوالي ثلاثة أرباع هذه الأطروحات من صنف الحلقة الثالثة (377 = 20، 73٪) وهو ما يجعلنا نفتن بأن أغلب البحثة الذين سجلوا أطروحات عن تونس حديثو العهد بالتخرج من سني الإجازة ؛ ثم إن أكثر الأطروحات المسجلة ما تزال — إلى حد صدور الكتاب موضوع دراستنا — في طور الانجاز إذ لم يناقش منها سوى ربع العدد الجملي (22 دكتوراه دولة + 104 حلقة ثالثة = 126 أطروحة = 24، 46٪) ، وفي ذلك دليل على أن تسجيل الأطروحات عن تونس بالجامعات الفرنسية ليس ظاهرة تاريخية تنزع إلى التضاؤل وإنما هي قديمة متجددة ، لا سيما وأن التأمل في تواريخ تسجيل الأطروحات التي لم تناقش بعد (= 389 أطروحة) يلاحظ أن ثلاثة أرباعها تقريبا (285 من 389 = 73، 26٪) مسجل بعد سنة 1975 .

وما من شك في أن كثرة عدد الأطروحات المتعلقة بالبلاد التونسية يمكن أن تؤول بعدة أسباب ، منها أن بعض المستشرقين من فرنسيين وغيرهم وأن بعض العرب غير التونسيين قد يختارون تونس موضوعا لأطروحاتهم ويفضلون تسجيلها بأحدى الجامعات الفرنسية أو يضطرون إلى ذلك (61) ، كما أن بعض ميادين البحث لم تحدث بها مرحلة ثالثة بالجامعة التونسية إلا

(59) انظر رقم 1279 ص 84 .

(60) انظر رقم 1311 ص 86 .

(61) من بين الأطروحات التي نوقشت وذكرت أسماء أصحابها — وعددها 126 — لم نجد سوى 23 باحثا لهم أسماء أو ألقاب عائلية غير عربية (أي نسبة 18، 25 ٪) ، أما بقية الأسماء فهي عربية مألوفة في العائلات التونسية .

منذ أمد غير بعيد (62) فلا غرابة أن يواصل التونسيون تسجيل أطروحاتهم في هذه الميادين في غير الجامعة التونسية نظرا لحدائتها ولقلة الأساتذة الذين يتسنى لهم الاشراف (63) .

لكنّ ما تبيّنناه من هذه الأسباب الموضوعيّة وما يمكن أن يضاف إليها ، غير كاف في اعتقادنا للردّ على كل التساؤلات أمام هذه الظاهرة التي قد يصحّ الاصطلاح عليها بـ « هجرة الأطروحات التونسية » . أفلا يكون لوضع البحث العلمي في بلدنا دخل في وجودها وتواصلها ؟ وإلا فكيف يمكن أن نفسر — على سبيل المثال — أن 32 من بين 40 أطروحة حلقة ثالثة في علم الاجتماع لم تناقش بعد (أنظر الجدول) وهي مسجّلة بفرنسا بعد سنة 1974 والحال أن التسجيل بشهادة التعمّق في البحث (= دكتوراه حلقة ثالثة) في الميدان ذاته بكلية الآداب بتونس قد انطلق في نفس السنة (64) واعتقادنا أنّ الاجابة على هذه التساؤلات لن تكون مقنعة ما لم تستند إلى دراسة مقارنة لنظامي الحلقة الثالثة في تونس وفرنسا وإلى عمليّة سبر آراء تعتمد عينات من الطلبة والباحثين التونسيين الذين سجّلوا أطروحاتهم بالجامعات الفرنسية .

(62) لئن كان تاريخ تسجيل أول أطروحة دكتوراه دولة في شعبة العربية بكلية الآداب بتونس ، قديما نسبيا (27 جوان 1974) وهو ما يفسر بلوغ عدد الأطروحات المسجلة 42 موضوعا إلى حد أعداد هذا البحث ، فإن بقية الشعب لم تسجل بها أطروحات من هذا الصنف إلا في تواريخ متأخرة :

- * الجغرافيا : أول تسجيل 15 جويلية 1976 ، قد بلغ عدد الأطروحات المسجلة 13 موضوعا
- * التاريخ : أول تسجيل 10 جوان 1977 ، قد بلغ عدد الأطروحات المسجلة 9 مواضيع.
- * الفلسفة : أول تسجيل 22 أكتوبر 1979 وقد بلغ عدد الأطروحات المسجلة موضوعا واحدا
- * علم الاجتماع : أول تسجيل 16 ماي 1980 وقد بلغ عدد الأطروحات المسجلة 5 مواضيع هذا ، ولقد اقتصرنا على كلية الآداب في هذه المقارنة ، ولعل النظر في وضع الحلقة الثالثة بغيرها من الكليات والمعاهد العليا يدعم ما توصلنا إليه من نتائج أو يعدل بعضها .

(63) هذا ما يفسر مثلا أن مواضيع دكتوراه الدولة الخمسة المسجلة في علم الاجتماع بكلية الآداب التونسية ، يشرف عليها أستاذ واحد (الدكتور عبد الوهاب بوحدية) ، كما يشرف بنفسه على 19 من 28 موضوعا في شهادة التعمّق في البحث مسجلة بالشعبة ذاتها .

(64) سجل أول موضوع بتاريخ 19 نوفمبر 1974 ، وكانت أول مناقشة في 18 جوان 1977 .

وخلاصة القول أن هذا الكتاب ، على ما فيه من هنات وأخطاء ، يُعد مرجعا نفيسا لكل متطلع أو مستزيد من المقبلين على الأطروحات والمشرفين عليها وكذلك من المختصين في التوثيق والمعتنين بببليوغرافيات الرسائل الجامعية . ولئن جاء هذا الكتاب ليسد فراغا فإنه في الآن ذاته يحسّسنا بمدى النقص وغياب التنسيق الذي يشكوه التوثيق العربي في مجال الأطروحات الجامعية ، مما « أدّى إلى تكرار عديد من الرسائل في أماكن مختلفة تناولت نفس المواضيع في جامعات متعددة ونالت تقديرات متفاوتة » (65) فلو استثنينا بعض الدلائل والقوائم التي تنشرها من حين لآخر بعض الكليات والجامعات العربية أو تكون ثمرة مبادرات وجهود فردية (66) ، لا نظفر بأكثر من دليلين لإثنين حاولا تجاوز المستوى الوطني الضيق إلى نطاق عربي شامل فأسديا بذلك خدمة جليلة للبحث الجامعي رغم ما فيهما من عيوب (67) ؛ وفيما عدا هذه الدلائل – أو ما يمكن أن يتوفر منها في المكتبات – لا يتسنى لنا الإطلاع على الانتاج الجامعي العربي إلاّ من خلال الببليوغرافيات الوطنية

(65) جعفر إبراهيم التاي : « الضبط الببليوغرافي للرسائل الجامعية في العالم العربي » ، مجلة عالم الكتب (تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف بالرياض) المجلد 2 العدد 2 (شوال 1401هـ/أوت 1981م) 191 – 207 . انظر ص 192 .

(66) انظر محاولة تعريف بما يتوفر من الدلائل الببليوغرافية في المقال المذكور سابقا ، وقد ألح صاحبه على قلة هذه الدلائل وعدم انتظام صدورها واختلاف منهج التصنيف فيها واختلاله ، بالإضافة إلى غياب بعضها من المكتبات نظرا « لفقر التبادل بين مكتبات الجامعات العربية ، فمثلا هنالك غيابا كاملا (كذا) عن (كذا) الرسائل الجامعية في بلاد المغرب وشمال أفريقيا » ص 204 .

(67) هما :

أ) دليل الرسائل العربية ، درجات الدكتوراه والمجستير التي منحتها الجامعات العربية منذ نشأتها 1930 حتى نهاية 1970 ، جامعة الكويت ، مراقبة المكتبات ، قسم التوثيق ، الكويت 1972 ، 510 ص .

ب) الرسائل الجامعية المقدمة للجامعات العربية في مجال التنمية الصناعية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، إدارة التوثيق والاعلام الصناعي [القاهرة] ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية 1975 ، 275 ص .

وانظر وصف الدليلين ونقدهما ص ص 199 – 200 من مقال جعفر إبراهيم التاي المذكور في الهامش 65 .

ونشريات التوثيق الصادرة في بعض البلدان العربية (68) أو من خلال « النشرة العربية للمطبوعات » وهي التي تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ سنة 1973 . ومعلوم أن الناظر في هذه الببليوغرافيات لا يظفر فيها إلا بما طبع ونشر من رسالات جامعية ، وعليه أن يصبر على قراءة قوائمها كاملة لأن منهج التوثيق فيها لا يخصص مدخلا للأطروحات ، وإنما يهتدى إلى أن هذا الكتاب أو ذاك رسالة جامعية بعد قراءة الوصف الببليوغرافي لكل عنوان ، أما الأطروحات التي ما تزال في طور الإنجاز فلسنا نرى من سبيل للإطلاع عليها غير الإتصال مباشرة بالكليات والجامعات (69) ؟ ! ، أفيشك بعد هذا في أن الحل الجذري لهذه القضية لا يكون إلا بسعي منظمة التربية والثقافة والعلوم لأحداث فهرس مركزي عربي عام للأطروحات الجامعية ؟

(68) انظر صدقي حبور : « النشاط الببليوغرافي في الوطن العربي » ، المجلة العربية للمعلومات (تصدر عن إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ، المجلد 2 العدد 2 (تونس 1980) 89 - 100 . انظر قائمة البلدان التي تصدر هذه الببليوغرافيات الوطنية ص 93 .

(69) لا يوجد - على حد علمنا - إلا محاولة واحدة اعتنت بالأطروحات التي لم تناقش أو تنشر ، وهي :

الابحاث الجارية في العراق ، المجلد 2 العدد 1 جويلية 1982 وهي نشرية مرقونة في 308 ص تصدر عن مجلس الوزراء ومجلس البحث العلمي ومركز التوثيق العلمي بالعراق . (اطلعنا عليها في مكتبة منظمة التربية والثقافة والعلوم .